وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Sunday, 04 Aug, 2024

مركـز الرصـد والتحـليـل
الإدارة العـامـة للتـواصـل والإعـلام

أخبـار الطاقـة

النفط يستقر عند أدنى مستوى في ثمانية أشهر

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

هبطت أسعار النفط في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، أول من أمس، وتستقر عند أدنى مستوى لها منذ يناير بعد أن أظهرت البيانات أن الاقتصاد الأمريكي أضاف وظائف أقل من المتوقع الشهر الماضي، وأضافت البيانات الاقتصادية الصينية الضعيفة المزيد من الضغوط. واستقرت العقود الآجلة لخام برنت منخفضة 2.71 دولار، أو 3.41%، عند 76.81 دولار للبرميل. واستقرت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي منخفضة 2.79 دولار، أو 3.66%، عند 73.52 دولار. وفي أدنى مستويات الجلسة، هبط الخامان القياسيان بأكثر من 3 دولارات للبرميل. وتباطأ نمو الوظائف في الولايات المتحدة أكثر من المتوقع في يوليو/تموز وارتفع معدل البطالة إلى 4.3%، مما يشير إلى إثارة المخاوف من ركود محتمل. وقال تيم سنايدر، كبير خبراء الاقتصاد في ماتادور إيكونوميكس: "انتقلنا من سوق مدفوعة بالطلب إلى سوق جيوسياسية لمدة يومين تقريبًا ثم هبطنا بشكل حاد بسبب كل هذه البيانات الاقتصادية".

وأثارت البيانات الاقتصادية من الصين، أكبر مستورد للنفط، والمسوحات التي أظهرت ضعف نشاط التصنيع في آسيا وأوروبا والولايات المتحدة، خطر تباطؤ التعافي الاقتصادي العالمي مما قد يثقل كاهل استهلاك النفط. كما أدى انخفاض نشاط التصنيع في الصين إلى تثبيط الأسعار، مما أضاف إلى المخاوف بشأن نمو الطلب بعد أن أظهرت بيانات يونيو انخفاض الواردات ونشاط المصافي عن العام السابق. وأظهرت بيانات من إل اس إي جي لأبحاث النفط، أن واردات آسيا من الخام في يوليو انخفضت إلى أدنى مستوياتها في عامين، بسبب ضعف الطلب في الصين والهند. وفي الوقت نفسه، ارتفع إنتاج أوبك من النفط في يوليو، حيث عوض انتعاش الإمدادات السعودية وزيادات طفيفة في أماكن أخرى تأثير تخفيضات الإمدادات الطوعية الجارية من قبل أعضاء آخرين وتحالف أوبك+ الأوسع نطاقًا.

وارتفعت أسهم شركة بريتش بتروليوم، مع تجاوز عملاق النفط للتوقعات، ورفعت توزيعات الأرباح، مع قفز أسهمها مع زيادة أرباحها. وضخت منظمة البلدان المصدرة للبترول 26.70 مليون برميل يوميًا الشهر الماضي، بزيادة 100 ألف برميل يوميًا عن يونيو، وفقًا لمسح الذي استند إلى بيانات الشحن والمعلومات من مصادر الصناعة.

وكان اجتماع أوبك+ يوم الخميس قد ترك سياسة إنتاج النفط للمجموعة دون تغيير، بما في ذلك خطة لبدء تخفيف طبقة واحدة من تخفيضات الإنتاج اعتبارًا من أكتوبر. ويراقب مستثمرو النفط أيضًا الشرق الأوسط، حيث قالت جماعة حزب الله اللبنانية المدعومة من إيران إن صراعها مع إسرائيل دخل مرحلة جديدة. ومع ذلك، لم يلاحظ المحللون أي انقطاع ملموس في إمدادات النفط من المنطقة مع هبوط الأسعار إلى أدنى مستوياتها في عدة أسابيع بعد أيام من مقتل كبار قادة الجماعات المسلحة المتحالفة مع إيران حماس وحزب الله مما أثار مخاوف من حرب شاملة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقال جون كيلدووف، الشريك في أجين كابيتال في نيويورك: "تم ضخ النفط بسبب التوتر غير العادي بشأن الوضع في الشرق الأوسط ولكننا هنا بعد عدة أيام من حدث مهم".

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط تستقر على انخفاض حاد وسط مخاوف بشأن الطلب بعد بيانات الوظائف الأمريكية الضعيفة. وقالوا،

استقرت أسعار النفط على انخفاض حاد يوم الجمعة، مستسلمة للأسبوع الرابع على التوالي من الخسائر، حيث أضافت بيانات الوظائف الأمريكية الضعيفة إلى المخاوف من أن يؤثر تباطؤ النمو الاقتصادي على الاستهلاك مع تقدم العام.
وحقق النفط الخسارة الأسبوعية الرابعة مع تزايد مخاوف النمو. وأظهر إصدار رواتب القطاع غير الزراعي يوم الجمعة أن الاقتصاد خلق 114000 وظيفة جديدة الشهر الماضي، وهو أدنى مستوى منذ يناير 2021، بانخفاض عن 179000 وظيفة معدلة في يونيو، بينما ارتفع معدل البطالة إلى 4.3٪، أعلى من 4.1٪ المتوقعة.

وغذت البيانات المخاوف من تباطؤ اقتصادي عالمي يهدد الطلب على النفط وسط مخاوف حديثة بشأن تباطؤ النمو لفترة أطول في الصين. وتأتي مخاوف الطلب مع عودة المخاوف بشأن زيادة العرض من خارج أوبك إلى دائرة الضوء.

ومن المتوقع أن يزيد إنتاج الخام الأمريكي بمقدار 500 ألف برميل يوميًا في العام الحالي، مما يمثل خطوة إلى أسفل في الوتيرة من مليون برميل يوميًا في العام الماضي، لكنه لا يزال يمثل 60٪ من نمو الإنتاج خارج أوبك، وفقًا لتقديرات جولدمان ساكس في وقت سابق من هذا الأسبوع.

وفي الوقت نفسه، ظلت أعداد منصات النفط الأمريكية دون تغيير عند 482، وفقًا لتقرير بيكر هيوز يوم الجمعة. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، تأثرت أسعار النفط الخام بالمخاوف بشأن حرب شاملة في الشرق الأوسط، لكنها طغت عليها المخاوف بشأن تباطؤ النمو العالمي.

ومع ذلك، من المرجح أن تظل التوترات في الشرق الأوسط في بؤرة الاهتمام وسط مخاوف من اندلاع حرب أوسع في منطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط بعد أن تعهدت إيران بالرد على إسرائيل لاغتيال زعيم حماس إسماعيل هنية في إيران.

وفي وقت سابق من الأسبوع، قالت إسرائيل إنها قتلت قائد حزب الله فؤاد شكر في غارة جوية، مما أثار غضب الجماعة المدعومة من إيران والتي تتخذ من لبنان مقراً لها. ونظراً لاحتمال اندلاع حرب شاملة بين إسرائيل والدول المحيطة بها، فقد ربط التجار بعض علاوة المخاطر بأسعار النفط، على خلفية احتمال حدوث اضطرابات محتملة في الإمدادات في الشرق الأوسط.

وقال محللون في بنك آي إن جي في مذكرة: "في الوقت الحالي، تواصل السوق محاولة موازنة مخاطر العرض هذه مع المشاعر السلبية التي تحركها مخاوف الطلب. لقد كان الطلب الصيني الأضعف على الرادار لبعض الوقت الآن، ولن تؤدي البيانات الكلية الأضعف من المتوقع من الولايات المتحدة إلا إلى زيادة مخاوف الطلب هذه".

من جهتها، أعلنت شركة إكسون موبيل يوم الجمعة عن ربح أفضل من المتوقع بلغ 9.2 مليار دولار في الربع الثاني استنادًا إلى ارتفاع أسعار النفط ومكاسب الحجم من شرائها هذا العام لشركة النفط الصخري بايونير ناتشورال ريسورسز.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وحققت إكسون ربحًا قدره 2.14 دولارًا للسهم متجاوزة تقديرات المحللين بشأن إنتاج النفط ومكاسب التسعير التي عوضت ضعف التكرير. وعكست النتائج تفوق الأرباح على منافسيها بي بي، وشل، وكونوكو فيليبس.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة إكسون دارين وودز عن مكاسب الإنتاج "أعتقد أن جميع المؤشرات تشير إلى ارتفاع". وقال إن تركيز أكبر منتج للنفط في الولايات المتحدة على النفط يؤكد وجهة نظره بأن الطلب سيظل قويا لسنوات قادمة.

وقال وودز: "يظل الطلب على النفط عند مستويات قياسية. كان العام الماضي قياسيا، ونتوقع أن يكون هذا العام قياسيا ثم العام المقبل سيكون قياسيا". وتوقعت بي. بي هذا الشهر ذروة الطلب على النفط العام المقبل.

وبلغ صافي الدخل 9.24 مليار دولار، ارتفاعا من 7.88 مليار دولار قبل عام، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع أسعار النفط والمكاسب من بيع الأصول التي عوضت عن ضعف أرباح التكرير، وارتفعت الأسهم قليلا إلى 117.91 دولار في التعاملات المبكرة مع هبوط سوق الأسهم بشكل عام لليوم الثاني على التوالي.

وحذرت الشركة من أن مشروع تطوير مشروع الغاز الطبيعي المسال المشترك قولدن باس المتوقف بسبب إفلاس المقاول الرئيسي سيتأخر حتى أواخر عام 2025. وتمتلك شركة إكسون حصة 30٪ في المشروع وكانت تتوقع في وقت سابق بدء التشغيل في النصف الأول.

وسلطت زيادة الأرباح من شراء بايونير الضوء على مدى سرعة تمكن إكسون من إكمال الصفقة البالغة 60 مليار دولار مقارنة بمنافسيها. ولا تزال عمليات الاستحواذ لشركة شيفرون وكونوكو فيليبس تنتظر المراجعات التنظيمية. وأشارت شركة شيفرون هذا الأسبوع إلى أن إغلاق عملية شرائها لشركة هيس قد لا يحدث حتى النصف الثاني من العام المقبل.

وقالت كاثرين ميكيلز المديرة المالية لشركة إكسون، وهي شريكة لشركة هيس في غيانا، إن الشركة طعنت في صفقة شيفرون ويجب حل مطالبها بالتحكيم بحلول سبتمبر 2025، وهو موعد لاحق لما أشارت إليه شيفرون.

وقالت ميكيلز إنها رفعت هدف إنتاجها لعام 2024 بنسبة 13٪ إلى 4.3 مليون برميل من المكافئ النفطي يوميًا بعد صفقة بايونير. أنتجت إكسون 3.74 مليون برميل من المكافئ النفطي يوميًا في عام 2023. وقالت ميكيلز "نرى بالفعل خط رؤية لتآزر أكبر" مما كان متوقعًا عندما أعلنت إكسون عن الصفقة، مضيفة أن أي تحديثات سيتم الكشف عنها في ديسمبر.

وقفزت الأرباح من ضخ النفط والغاز بنسبة 25٪ على أساس سنوي إلى 7.1 مليار دولار بينما انخفضت الأرباح من أعمال البنزين والديزل للشركة بنسبة 32٪ إلى 946 مليون دولار. وكانت أرباح الكيماويات ثابتة عند 779 مليون دولار في الربع. وارتفعت النفقات بشكل متواضع مع إنفاق رأس المال بمقدار 7.03 مليار دولار، بما في ذلك 700 مليون دولار في الإنفاق على الأصول المكتسبة من بايونير، ارتفاعًا من 6.17 مليار دولار في نفس الربع من العام الماضي.

وزادت إكسون إرشاداتها السنوية للإنفاق الرأسمالي إلى 28 مليار دولار من 25-23 مليار دولار المقدرة سابقًا. وأظهرت النتائج أيضًا تدفقًا نقديًا أعلى من العمليات مما سيساعد في تمويل عمليات إعادة شراء الأسهم والأرباح الأعلى. وارتفع التدفق النقدي من العمليات إلى 10.5 مليار دولار، من 9.4 مليار دولار قبل عام.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتخطط الشركة لإعادة شراء 19 مليار دولار من الأسهم هذا العام، وهو أكبر برنامج إعادة شراء أسهم بين منافسيها الغربيين الرئيسيين، ارتفاعًا من 17.4 مليار دولار العام الماضي. ونما إنتاج النفط والغاز في الربع الثاني بنسبة 15٪ عن الربع السابق، أو 574000 برميل من المكافئ النفطي يوميًا، بما في ذلك مساهمة بايونير المضافة. وكانت إكسون تتوقع أن تضيف بايونير 500 ألف إلى 550 ألف برميل من المكافئ النفطي يوميًا من الإنتاج في الربع.

وسجلت عملياتها في غيانا، والتي كان من المتوقع أن تنتج حوالي 600 ألف برميل من المكافئ النفطي يوميًا هذا العام مع الشركاء، ذروة الإنتاج في مايو، مع رقم قياسي بلغ 663 ألف برميل من المكافئ النفطي يوميًا.

في وقت أصدرت وكالة حماية البيئة الأمريكية يوم الخميس إعفاءً طارئًا للمساعدة في تخفيف نقص الوقود في أربع ولايات في الغرب الأوسط حيث تأثرت إمدادات البنزين بإغلاق مصفاة في جوليت بولاية إلينوي.

وأغلقت إكسون موبيل مصفاة جوليت التي تبلغ طاقتها 251800 برميل يوميًا بسبب انقطاع التيار الكهربائي بعد عاصفة في 15 يوليو. وعلى الرغم من استعادة الطاقة إلى المصفاة بحلول 24 يوليو، فمن المرجح أن تستأنف المصفاة عملياتها في منتصف أغسطس فقط.

وتعيق إعفاءات وكالة حماية البيئة، التي تنطبق على ولايات ميشيغان وويسكونسن وإنديانا وإلينوي، القواعد الفيدرالية لمكافحة الضباب الدخاني التي تتطلب بيع البنزين الأقل تقلبًا ولكن الأكثر تكلفة في الصيف. وكثيرًا ما تصدر الوكالة مثل هذه الإعفاءات للأماكن التي تضررت من انقطاعات غير متوقعة في الإمدادات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مراقبو إنتاج أوبك+ ينوهون بقوة الالتزام بخطط الإنتاج

الرياض

استعرضت اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج في تحالف أوبك+، برئاسة وزير الطاقة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، بيانات إنتاج البترول الخام لشهري مايو ويونيو من عام 2024م، ونوّهت بالمستوى المرتفع من الالتزام، بوجه عام، من جانب الدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول المنتجة من خارجها المشاركة في إعلان التعاون.

ونوهت اللجنة بالتأكيدات التي قدمتها جمهورية العراق، وجمهورية كازاخستان، وروسيا الاتحادية، خلال الاجتماع، حيال تحقيقها الالتزام الكامل، ورحبت اللجنة بتقديم هذه الدول، مؤخرًا، خطط التعويض عن زيادة إنتاجها من البترول الخام، منذ شهر يناير من عام 2024م، إلى الأمانة العامة لأوبك.

وتلقت أمانة أوبك خطط تعويض من العراق وكازاخستان والاتحاد الروسي عن الكميات الزائدة عن الحد في الأشهر الستة الأولى من عام 2024 (من يناير إلى يونيو)، والتي بلغ مجموعها نحو 1184 ألف برميل يوميا للعراق، و620 ألف برميل يوميا لكازاخستان، و480 ألف برميل يوميا للاتحاد الروسي، وفقا للتقييمات التي أجرتها المصادر المستقلة المعتمدة في إعلان التعاون. وسيتم تعويض كامل الكميات الزائدة عن الحد بحلول سبتمبر 2025.

وخلال اجتماع اللجنة الوزارية، اليوم، جددت الدول الأعضاء، التي شاركت في الاجتماع المنعقد في الثاني من يونيو 2024م في الرياض، إلى جانب سلطنة عمان، تأكيدها أن إعادة كميات التخفيضات التطوعية يمكن إيقافه أو عكسه وفقًا للأوضاع السائدة في السوق.

وكانت هذه الدول قد أعلنت تمديد التخفيضات التطوعية في إنتاجها من البترول الخام، التي يبلغ مقدارها 2.2 مليون برميل يوميًا، حتى نهاية شهر سبتمبر من عام 2024م، ووضعت خُططًا لإعادة كميات هذه التخفيضات إلى الأسواق، بشكل تدريجي، على أساس شهري، حتى نهاية سبتمبر من عام 2025م. وأكّدت اللجنة أنها ستواصل مراقبة الالتزام بتعديلات الإنتاج، التي تم الاتفاق عليها في الاجتماع الوزاري السابع والثلاثين للدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول المشاركة من خارجها، الذي انعقد في الثاني من شهر يونيو من عام 2024م، بما في ذلك تعديلات الإنتاج الإضافية التطوعية، التي أعلنتها عدد من الدول الأعضاء في أوبك والدول المشاركة من خارجها، كما ستواصل اللجنة تقييم ظروف السوق بشكلٍ دقيق.

الجدير بالذكر أن اللجنة تتمتع بصلاحيات عقد اجتماعات إضافية، أو طلب عقد اجتماع وزاري للدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول المشاركة من خارجها، حسبما اتُّفق عليه في الاجتماع الوزاري السابع والثلاثين للدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول المشاركة من خارجها المنعقد في 2 يونيو من عام 2024م، ومن المقرر أن يُعقد الاجتماع السادس والخمسون للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج في 2 أكتوبر 2024م. وارتفع إنتاج أوبك النفطي في يوليو، حيث عوض انتعاش الإمدادات السعودية وزيادات صغيرة في أماكن أخرى تأثير تخفيضات الإمدادات الطوعية الجارية من قبل أعضاء آخرين وتحالف أوبك+ الأوسع.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وضخت منظمة البلدان المصدرة للبترول 26.70 مليون برميل يوميا الشهر الماضي، بزيادة 100 ألف برميل يوميا عن يونيو، وفقا لمسح استند إلى بيانات الشحن والمعلومات من مصادر في الصناعة.

وتأتي الزيادة على الرغم من أن أوبك+، التي تضم أوبك وحلفاء مثل روسيا، أبقت على معظم تخفيضات إنتاجها حتى نهاية عام 2025 لدعم السوق في مواجهة نمو فاتر في الطلب وارتفاع أسعار الفائدة وزيادة الإنتاج الأميركي.

وأبقى اجتماع لكبار وزراء أوبك+ يوم الخميس سياسة إنتاج النفط دون تغيير بما في ذلك خطة لبدء تخفيف طبقة واحدة من تخفيضات الإنتاج اعتبارا من أكتوبر، وكرر أن الزيادة يمكن إيقافها مؤقتا أو عكسها إذا لزم الأمر.

وقدمت السعودية أكبر دفعة للإمدادات الشهر الماضي بلغت 70 ألف برميل يوميا، حيث انتعشت الصادرات من يونيو عندما كانت أقل من المتوقع. وبلغ الإنتاج 9 ملايين برميل يوميا في يوليو، وهو ما يقترب من هدف المملكة. ووجد المسح أن نيجيريا سجلت أكبر انخفاض بلغ 30 ألف برميل يوميا، مع انخفاض الصادرات على أساس شهري.

وجاءت زيادات طفيفة من ليبيا وإيران، وهما عضوان غير ملزمين بخفض الإنتاج، ومن العراق. وتوصل المسح إلى أن الإنتاج الإيراني بلغ 3.22 مليون برميل يوميا، وهو أعلى مستوى منذ عام 2018.

وعززت إيران الصادرات في السنوات القليلة الماضية على الرغم من استمرار العقوبات الأميركية. وأظهرت بيانات التدفقات ومصدر يتتبع ناقلات النفط أن إنتاج العراق ارتفع قليلا مع زيادة الصادرات على أساس شهري.

ووجد المسح أن أوبك ضخت نحو 240 ألف برميل يوميا أكثر من الهدف المفترض للدول التسعة الأعضاء التي تغطيها اتفاقيات خفض الإمدادات، مع استمرار العراق في تمثيل الجزء الأكبر من الفائض.

وتخفض أوبك+ حاليًا الإنتاج بإجمالي 5.86 مليون برميل يوميًا، أو حوالي 5.7 % من الطلب العالمي، في سلسلة من الخطوات المتفق عليها منذ أواخر عام 2022. وفي اجتماعها الأخير في يونيو، وافقت المجموعة على تمديد التخفيضات بمقدار 3.66 مليون برميل يوميًا لمدة عام حتى نهاية عام 2025 وتمديد أحدث طبقة من التخفيضات - خفض 2.2 مليون برميل يوميًا من قبل ثمانية أعضاء - لمدة ثلاثة أشهر حتى نهاية سبتمبر 2024.

والدول التي قامت بتخفيضات طوعية أعمق من تلك المتفق عليها مع المجموعة الأوسع هي الجزائر والعراق وكازاخستان والكويت وعمان وروسيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وتدعو الخطة الحالية أيضًا أوبك+ إلى التخلص التدريجي من التخفيضات البالغة 2.2 مليون برميل يوميًا على مدار عام من أكتوبر 2024 إلى سبتمبر 2025. وعادةً ما تجتمع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة، التي تضم وزراء النفط من المملكة العربية السعودية وروسيا وغيرهما من المنتجين الرئيسيين، كل شهرين ويمكنها تقديم توصيات لمجموعة أوبك+ الأوسع نطاقًا.

وكانت دول منظمة أوبك وحلفاؤها بقيادة روسيا اقتربت من الامتثال للحصص الإنتاجية المحددة لها في يونيو، حيث خفضوا إنتاج النفط الخام بمقدار 130 ألف برميل يوميًا إلى 40.87 مليون برميل يوميًا. وارتفع إنتاج أوبك بمقدار 10 آلاف برميل يوميا إلى 26.76 مليون برميل يوميا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ونفذ تحالف أوبك+ تخفيضات كبيرة في الإنتاج لدعم توازن أسواق النفط، والتي بدأت في الاستجابة، مع ارتفاع خام برنت بنسبة 14 % منذ بداية يونيو إلى 87.73 دولارًا للبرميل في 8 يوليو. وخفضت اثنتان من أكبر الدول المنتجة للفائض في المجموعة الإنتاج في يونيو لكنها ظلت فوق الهدف.

وقادت روسيا الانخفاض في الإنتاج من خارج أوبك، حيث خفضت الإنتاج بمقدار 140 ألف برميل يوميًا إلى 9.1 مليون برميل يوميًا في يونيو – وهو أدنى مستوى منذ ديسمبر 2020، ولكن أعلى من حصتها البالغة 8.98 مليون برميل يوميًا.

وفي الوقت نفسه، خفض العراق إنتاجه بمقدار 60 ألف برميل يوميا إلى 4.22 مليون برميل يوميا. وزادت كازاخستان إنتاجها بمقدار 50 ألف برميل يوميا إلى 1.54 مليون برميل يوميا. وتعهد المنتجون الثلاثة بتقديم خطط لتعويض الإنتاج في بداية عام 2024. وقالت كازاخستان في 8 يوليو إنها ستقدم خطتها إلى أمانة أوبك بعد أن تنشر مصادر ثانوية بيانات الإنتاج لشهر يونيو. وقال مسؤول عراقي إن الوفد يجري مناقشات مع أمانة أوبك بشأن خطة التعويضات. ولم تعلق روسيا على خطتها. وقد اتفقوا جميعًا على تقديم الخطط بحلول نهاية يونيو. وكان من المتوقع أن يعوضوا عن فائض الإنتاج في عام 2024 بحلول سبتمبر 2025. وتمثل الدول الزائد انتاجها جزء من مجموعة تنفذ مجتمعة 2.2 مليون برميل يوميا من التخفيضات الطوعية، المعمول بها حاليا حتى نهاية الربع الثالث. وتخطط المجموعة بعد ذلك لإعادة بعض هذه البراميل إلى السوق تدريجيًا اعتبارًا من سبتمبر إذا اقتضت الظروف ذلك. ومن المقرر إجراء تخفيضات أخرى على مستوى المجموعة بمقدار 3.6 مليون برميل يوميًا حتى نهاية عام 2025.

وارتفع الإنتاج النيجيري إلى أعلى مستوى في أكثر من ثلاث سنوات عند 1.5 مليون برميل يوميا، على خلفية الصادرات القوية وزيادة إمدادات الخام إلى مصفاة دانجوتي في البلاد. وسمح ذلك لنيجيريا بالوصول إلى حصتها من النفط الخام -التي تم تقليصها في يناير- للمرة الأولى منذ عام 2020، مما يشير إلى أن أكبر منتج في إفريقيا قد يستعيد بعض النفوذ المفقود داخل التحالف. في وقت شهد أداء الاقتصاد العالمي نمواً مطرداً خلال الربع الأول من عام 2024، تزامناً مع أداء قوي لأسواق العمل بدعم رئيس من الانفاق الحكومي والاستهلاكي الذي فاق التوقعات، وتراجع معدلات التضخم التي اقتربت من معدلاتها المستهدفة، مع توقع توجه البنوك المركزية نحو تيسير السياسات النقدية في العديد من الاقتصادات. ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي نموا بمعدل 3.2 % خلال عام 2025 وهو ذات المعدل السائد خلال العام الحالي 2024. وشهد متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك على أساس فصلي انخفاضا بنسبة 4 % مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 81.8 دولارا للبرميل، كما سجلت عقود خام برنت وعقود خام غرب تكساس الآجلة خسائر فصلية بلغت نسبتها نحو 1.1 % و1.7 % على التوالي، متأثرة بشكل رئيس بالمخاوف حيال نمو الاقتصاد الصيني - أكبر مستورد عالمي للنفط. وشهدت الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) شهدت ارتفاعا بنسبة 0.7 % مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 102.1 مليون برميل في اليوم، وكانت دول خارج أوبك مثل روسيا وأميركا اللاتينية والصين وراء هذا النمو في الإمدادات. وفي المقابل انخفضت إمدادات دول أوبك بنسبة 0.4 %، لتصل إلى نحو 32 مليون برميل في اليوم، تزامناً مع اتخاذ العديد من دول أوبك+ تخفيضات طوعية إضافية على الإنتاج. وتركز أوبك+، التي تضخ أكثر من 40 % من النفط العالمي، على خفض الإنتاج لضبط اتزان الأسواق وسط مخاوف بشأن ضعف النمو الاقتصادي في 2024 وتوقعات بفائض في المعروض.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

محتجـون يغلقـون حقـل الـشرارة النفطـي في ليبيـا جزئيـاً

أكد مهندسان في حقل الشرارة النفطي في ليبيا، أن محتجين محليين أغلقوا الحقل جزئياً في وقت متأخر اليوم (السبت)، وذلك بحسب ما نقلته وكالة «رويترز» للأنباء.

وحقل الشرارة، الذي يعمل بطاقة إنتاج تبلغ نحو 300 ألف برميل يومياً، هو أحد أكبر مناطق الإنتاج في ليبيا. واستهدف على نحو متكرر لأسباب سياسية متنوعة ومطالب من قبل محتجين محليين.

ويقع الحقل في حوض مرزوق في جنوب شرق ليبيا وتديره المؤسسة الوطنية الليبية للنفط عبر شركة «أكاكوس» مع شركات «ريبسول» الإسبانية و«توتال» الفرنسية و«أو. إم.في» النمساوية و«إكوينور» النرويجية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

أنس الحجي: أسواق النفط تترقب الانتخابات الأميركية.. وهذه سيناريوهات إيران وروسيا

مع اقتراب موعد انتخابات الرئاسة الأميركية، يتوقع كثيرون أن تتأثر أسواق النفط، كما من المتوقع أن تتأثر دول أخرى، في مقدمتها روسيا وفنزويلا وإيران، التي سبق أن عاداها الرئيس السابق دونالد ترمب، الذي يخوض الانتخابات الحالية. وفي هذا السياق، يوضح مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، الدكتور أنس الحجي، أن المتوقع حال فوز ترمب، حسبما يقول أتباعه، أنه سيوقف الحرب الروسية الأوكرانية، ولكن تختلف الآراء بشأن طريقة وقفها.

جاء ذلك، خلال حلقة من برنامج "أنسيّات الطاقة"، قدّمها الدكتور أنس الحجي على منصة "إكس" (تويتر سابقًا)، بعنوان: "أسواق النفط بين انتخابات إيران وفنزويلا والولايات المتحدة".

وقال: "بغض النظر إذا أوقف الحرب الأوكرانية أم لا، المتوقع أن تكون الأمور أسهل على روسيا في تصدير النفط، وأسهل على الهند في استيراد النفط الروسي، ومن ثم ستكون هناك أريحية في التعامل مع النفط الروسي، وقد يحقق الروس أسعارًا أعلى لنفطهم، ولكن كثيرًا من الأمور ستحدث ولن تكون سرًا".

ماذا سيحدث إذا فاز ترمب؟

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن) الدكتور أنس الحجي، إنه في حال فوز دونالد ترمب بانتخابات الرئاسة الأميركية، وبالتركيز على الحرب الروسية الأوكرانية، ستكون هناك أريحية في التعامل بموضوع النفط الروسي، إذ قد نرى إمدادات أكثر في أسواق النفط.

وأضاف: "بصورة عامة موضوع إيران عليه علامة استفهام كبيرة من ناحية ما إذا كان سيحدث اتفاق أم سيكون هناك عداء شديد، أم ستواجه إيران ضربة أم حلفاؤها، وغيرها من الأمور التي تجعل مصير الأمور مجهولًا".

وبالنسبة إلى فنزويلا، وفق الدكتور أنس الحجي، الشيء نفسه من المتوقع أن يحدث في حال فوز ترمب بانتخابات الرئاسة الأميركية، إذ إنه قد يشدد على فنزويلا، مثلما تحاول إدارة الرئيس الحالي جو بايدن الآن التشديد عليها. ولكن، وفق الحجي، يجب أن يُوضع موضوع أنبوب "ترانس ماونتن" الكندي لنقل النفط في الحسبان، إذ إن هناك ضغوطًا على ترمب، المحسوب على صناعة النفط الأميركية، وهذه الصناعة ستطالبه بأن يُبقي على الواردات الفنزويلية، لأن أرباب الصناعة يحتاجون إليها.

ومن ثم، فإن أثر فوز ترمب بانتخابات الرئاسة الأميركية في فنزويلا سيكون بسيطًا، إذ إن المشكلة مع ترمب أنه يؤمن بضرورة الإبقاء على الأسعار في أسواق النفط منخفضة، وسيبذل كل ما بإمكانه لإبقائها في حالة انخفاض.

وتابع: "حسبما فهمنا، يريد دونالد ترمب أن تكون أسعار النفط في حدود 76 دولارًا للبرميل من خام برنت، أي أقل مما هي عليه الآن بنحو 10 دولارات، بعبارة أخرى، الفرق بين ما تريده دول الخليج وترمب يبلغ 20 دولارًا للبرميل، وهذه مشكلة اختياره".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ماذا سيحدث إذا فازت كامالا هاريس؟
قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن أسواق النفط قد تشهد تطورات جديدة، في حال فوز نائبة الرئيس الحالية، والمرشحة كامالا هاريس، بالانتخابات الأميركية، في حين تُثار تساؤلات بشأن ما إذا كان فوزها سيكون امتدادًا لسياسات جو بايدن في مجالات الطاقة.

وأضاف: "المشكلة الكبيرة بالنسبة إلى الوطن العربي ككل، على المستويات السياسية والاجتماعية والنفطية، أن كامالا هاريس هي امتداد للرئيس الأسبق باراك أوباما وليست امتدادًا لبايدن، وذلك بغض النظر عن نظرة الناس إلى أوباما، ونظرة الحكومات العربية والشعوب العربية إليه".

وتابع الدكتور أنس الحجي: "كل ما نعرفه عن مدة أوباما أنه كان مع التفريغ السكاني لبعض الدول العربية، إذ عمل على التفريغ السكاني في سوريا والعراق، والآن في غزة، لذلك فهي ستعمل من هذه الجهة على مواصلة سياسات أوباما".

من جهة أخرى، وفق الحجي، تُعد كامالا هاريس -على غرار الرئيس الأسبق باراك أوباما- أكثر تحيزًا لسياسات تغير المناخ من بايدن، الذي يُعد ثعلبًا سياسيًا، وله أكثر من 50 عامًا في واشنطن، ولعب على الحبلين.

ولفت إلى أن الخوف -حاليًا- أن كامالا هاريس كانت دائمًا تتكلم عن منع التكسير المائي أو التكسير الهيدروليكي، الضروري لأسواق النفط والصناعة بصورة عامة وصناعة النفط الصخري بصورة خاصة، رغم أنها تراجعت عنها مؤخرًا.

وأردف: "هذا التراجع مهم، ولكن كما يقول البعض هذا تراجع فقط، لأنها مرشحة الآن وتحتاج إلى الأصوات، خاصة في ولاية بنسلفانيا، التي تُعد من الولايات الأساسية لنجاح أي رئيس أميركي، وتنتج كميات هائلة من الغاز".

وأوضح الدكتور أنس الحجي أن كل الغاز الذي يُنتَج في ولاية بنسلفانيا تستخرجه الشركات العاملة في أسواق النفط والغاز، من خلال عملية التكسير المائي الهيدروليكي، من ثم هي لا تريد أن تخسر أصوات هؤلاء الناس، فقالت لهم إنها تراجعت.

ولكن الحقيقة، بحسب الحجي، أن كامالا هاريس متطرفة، والخوف أنها ستأتي بالمتطرفين إلى الإدارة الأميركية حال فوزها في الانتخابات، لافتًا إلى أنها حين أتوا بها إلى الإدارة الحالية، طلبوا منها السكوت، فلم تتكلم لمدة 3 سنوات ونصف السنة، أو تذكر أفكارها القديمة التي كانت دائمة الحديث عنها.

سياسات بايدن وأزمة التطرف الطاقوية
قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن الرئيس الحالي جو بايدن لعب على الحبلين، حتى أصبحت الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط والغاز في العالم، وكذلك الغاز المسال، وأصبحت كذلك من كبار مصدري النفط العالميين.

وأضاف: "تمكّن الرئيس الأميركي جو بايدن من تصدّر أسواق النفط العالمية، على الرغم من كل أحاديثه عن السيارات الكهربائية، وإنفاق مليارات الدولارات على الطاقة المتجددة والبطاريات والشواحن وغيرها".
وأضاف: "تمكّن الرئيس الأميركي جو بايدن من تصدّر أسواق النفط العالمية، على الرغم من كل أحاديثه عن السيارات الكهربائية، وإنفاق مليارات الدولارات على الطاقة المتجددة والبطاريات والشواحن وغيرها".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ولكن، وفق الدكتور أنس الحجي، المشكلة مع كامالا هاريس تكمن في موضوع التطرف، وستجلب المتطرفين إلى حكومتها حال فوزها بانتخابات الرئاسة الأميركية، والأسماء المقترحة الآن لنائب الرئيس والحكومة، توضح أن التطرف كبير.

ولفت إلى أن مشكلة التطرف هي أنه سيكون هناك عداء كبير لسنوات مع أسواق النفط، وعداء كبير لأوبك وكل الدول المنتجة، ولكن من ناحية الأسعار يُعد جيدًا، لأن أسعار النفط سبق أن ارتفعت بصورة كبيرة في عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما.

وتابع: "خلال أعوام 2011 و2012 و2013 و2014، شهدت أسواق النفط ارتفاعًا كبيرًا في الأسعار، كما سجلت في عهد بايدن 130 دولارًا للبرميل، لذلك فإن هذا التطرف يُعد جيدًا من ناحية الأسعار والإيرادات، ولكن من جهة السمعة والإعلام، فإن كل شيء سيئ".

ولفت إلى أن الولايات المتحدة قد تتبنّى سياسات متطرفة جدًا في موضوع التغير المناخي، وستركز بصورة كبيرة على الطاقة المتجددة، وستركز الإدارة الجديدة حال فوز كامالا هاريس في انتخابات الرئاسة بصورة كبيرة على السيارات الكهربائية.

ولكن، بحسب الدكتور أنس الحجي، سيكون هناك محجمون على كل الحالات، لأن الوصول إلى مرحلة التشبع، سواء في طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية أو السيارات الكهربائية، يعني أنهم سينفقون أموالًا تضيع، لأنه لن تكون هناك زيادة على أرض الواقع.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

فالاريس تؤمّن عقودًا لأسطول الحفر.. ومفاوضات مع أرامكو

الطاقة

تسعى شركة فالاريس الأميركية لتأمين عقود لأسطولها من منصات الحفر البحري ومعداته، في إطار خطط زيادة رقعة التنقيب عن النفط والغاز لتلبية الطلب الآخذ بالارتفاع.

ونجحت الشركة -التي تتخذ من المملكة المتحدة مقرًا لها- في جذب عقود جديدة، بالإضافة إلى تمديد عقود قائمة لعدد من المنصات.

ووفق معلومات سبق أن رصدتها منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، صنُفت الشركة الأميركية بوصفها ثالث كبرى شركات الحفر البحري للعام الماضي 2023، إذ بلغ عدد وحدات أسطولها بأنواعه المختلفة 45 منصة.

وعادة، ينقسم أسطول الحفر إلى: (المنصات ذاتية الرفع Jack Up، والمنصات شبه الغاطسة Semi-Submers-ible، وسفن الحفر Drillships)، وتركزت غالبية عقود فالاريس الأخيرة على النوعيْن الأول والثالث.

منصات أرامكو

بلغ أسطول فالاريس المعلن نهاية العام الماضي 45 منصة، ومن ضمن هذه الوحدات كانت 27 منصة -فقط- منها تنفذ مهمات عمل وفق عقود مبرمة.

وما زال مصير أسطول الشركة لدى "أرامكو السعودية" مجهولًا حتى الآن، عقب تعليق الأخيرة خطط زيادة الإنتاج إلى 13 مليون برميل نفط يوميًا بحلول 2027.

وتشارك شركة الحفر الأميركية مع أرامكو مشروعًا يُطلق عليه شركة أرو للحفر (ARO)، ورغم ذلك فإن وقف خطة زيادة إنتاج النفط السعودي هددت مصير منصتي الرفع الذاتيتيْن "فالاريس 147، 148"، المستأجرتيْن قبالة سواحل المملكة لمهام حفر.

وأُبلغت الشركة الأميركية بتعليق عقد المنصتيْن؛ ما يثير علامات الاستفهام حول قيمة عقديهما البالغة 35 مليون دولار، في حين تتواصل المشاورات مع "أرامكو" لتحديد مصير بقية المنصات من التعليق، والتوقيت المحتمل لاستئناف عملهما مرة أخرى.

عقود جديدة

بلغت قيمة عقود فالاريس الأخيرة 715 مليون دولار، سواء من التعاقدات الجديدة للمنصات أو تمديد عقود وحدات تخضع للعمل في مواقعها، ما أسهم جزئيًا في تعويض مستحقاتها المتأخرة لدى الشركات المقدرة بنحو 4.3 مليار دولار.

وتنوعت العقود الجديدة والتمديدات بين المنصات ذاتية الرفع وسفن الحفر، ومن بينها تمديد شركة إكوينور النرويجية عقد سفينة حفر "فالاريس دي إس17-" لمدة 825 يومًا جديدة، تبدأ من الربع الثالث من العام المقبل 2025.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتؤدي السفينة مهمة عمل قبالة السواحل البرازيلية، ويبدو أن التمديد مخصص لبرنامج حفر بحلول النصف الأول من عام 2026 قد يستغرق 672 يومًا، وفق آخر تحديثات صادرة عن الشركة ونشرها موقع أوفشور (Off-shore-mag).

ويشمل عمل السفينة -المتعاقد على تجديدها بقيمة 498 مليون دولار- الحفر بالضغط الموجه، وخدمات أخرى.

بالإضافة إلى سفينة حفر السواحل البرازيلية، تعاقدت الشركة الأميركية مع عملاقة الطاقة العالمية "شل" على تزويد مشروعها بمنصة 249 ذاتية الرفع.

وتبدأ المنصة -المتعاقد عليها بقيمة 66 مليون دولار- مهمتها قبالة سواحل ترينيداد، خلال النصف الأول من 2026، وتستمر لمدة 365 يومًا.

خريطة الأسطول

تنوعت سوق رافعات فالاريس بين دول أفريقية وآسيوية وأوروبية، وجددت الشركة التعاقد على منصة 144 ذاتية الرفع بقيمة 8.5 مليون دولار.

وتُسهم المنصة في حفر 13 بئرًا قبالة سواحل أنغولا بدءًا من العام المقبل، وعقب الانتهاء من تنفيذ مهمتها الحالية بحفر بئر واحدة خلال مدة قدرها 45 يومًا في الموقع ذاته.

وجدّدت شركة "نورث أويل" -التي تُعد مشروعًا مشتركًا بين شركتي قطر للطاقة وتوتال إنرجي في الدولة الخليجية- تعاقدها مع فالاريس على منصة 110 ذاتية الرفع، لتنفيذ مهمة حفر تستغرق عامًا واحدًا قبالة السواحل القطرية.

وتستغرق مهمة المنصة عامًا واحدًا فقط يبدأ من شهر أكتوبر/تشرين الأول المقبل، في حين بلغت قيمة العقد 26 مليون دولار.

وفي أوروبا، تعاقدت شركة منصات الحفر الأميركية على مهمة جديدة للمنصة ذاتية الربع 92، بقيمة 75 مليون دولار.

وفور انتهاء عملها الحالي تبدأ المنصة تنفيذ برنامج مدته عامان لحفر 26 بئرًا، ومن المقرر أن يبدأ البرنامج مطلع العام المقبل.

وتنفذ المنصة "فالاريس 248" مهمة مدتها 93 يومًا فقط تبدأ من مارس/آذار العام المقبل بعد انتهاء الصيانة الدورية، لصالح شركة "أناسوريا هيبيسكس" في بحر الشمال البريطاني، بعقد قيمته 14.2 مليون دولار.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

هل يلغي ترمب سياسات تغير المناخ والطاقة التي وضعها بايدن؟

الطاقة

يتردّد في أذهان الكثيرين سؤال حول مبادرات الرئيس جو بايدن المتعلقة بالطاقة وتغير المناخ والبنية التحتية، وما إذا كان دونالد ترمب سيلغيها إذا فاز برئاسة الولايات المتحدة، في إطار المعركة الانتخابية والسياسات المتضاربة للحزبين الجمهوري والديمقراطي.

وبحسب تقارير اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، فإنه على الرغم من انسحاب الرئيس بايدن من سباق الرئاسة في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، فإن برامجه بشأن البيئة والطاقة قائمة حتى إشعار آخر.

وأفادت التقارير بأنه سيكون لدى الرئيس السابق للولايات المتحدة، والمرشح الحالي على منصب الرئيس دونالد ترمب أدوات متعددة، تجعله قادرًا على إحباط طموحات الرئيس جو بايدن في مجال خفض التضخم وتغير المناخ.
فقد تعهّد دونالد ترمب بإلغاء أجزاء أساسية اعتمدها جو بايدن، تتعلّق بالجهود المبذولة لإنفاق أكثر من تريليون دولار على إعادة تشكيل الاقتصاد الأميركي لصالح سياسات مكافحة تغير المناخ.

مدى سلطة ترمب لإلغاء مبادرات بايدن
لن تكون سلطة الرئيس السابق دونالد ترمب مُطْلقة حتى لو هزم نائبة الرئيس، كامالا هاريس، في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني المقبل.

في المقابل، سيكون لدى ترمب العديد من السبل المحتملة لإلغاء أو إعادة صياغة أو عرقلة أجزاء كبيرة من مبادرات بايدن البالغة 1.6 تريليون دولار، وترتبط بمكافحة تغير المناخ والطاقة والبنية التحتية، حسبما يقول المسؤولون الجمهوريون وخبراء الإنفاق الحكومي لمجلة "بوليتيكو" الأميركية POLITI-CO.

قد تكون لنتائج انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني المقبل تداعيات طويلة الأجل، وتنعكس تأثيراتها على مئات المصانع المخطط لها للسيارات الكهربائية والبطاريات والطاقة المتجددة وعلى آمال إبطاء ارتفاع درجة حرارة الأرض.

من ناحية ثانية، كان ترمب غامضًا بشأن الأجزاء التي سيسعى إلى إبطالها أو تغييرها من برامج بايدن، ولكن ليس بشأن عدائه لسياسات تغير المناخ، وفق المعلومات التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة. وقال ترمب، خلال خطاب قبوله في المؤتمر الوطني الجمهوري: "جميع تريليونات الدولارات التي لم تُنفق بعد، سنعيد توجيه تلك الأموال إلى مشروعات مهمة مثل الطرق والجسور والسدود، ولن نسمح بإنفاقها على أفكار احتيالية خضراء جديدة لا معنى لها"، في إشارة إلى الأموال التي لم تصرفها وكالات بايدن بعد.
بدورها، تدعو منصة الحزب الجمهوري الجديدة إلى "إنهاء الصفقة الخضراء الاشتراكية الجديدة" وإنهاء ما تصفه بـ"قانون السيارات الكهربائية" لدى حكومة بايدن.

الجهات التي يمكنها ردع ترمب
يمكن للحكام والمشرعين الجمهوريين الذين من المقرر أن تستفيد ولاياتهم من برامج بايدن الاعتراض على سياسات ترمب وردع توجهاته.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وسيواجه ترمب صعوبات قانونية وعملية متفاوتة في استعادة أي أموال أنفقتها وكالات بايدن قبل يوم التنصيب، بالإضافة إلى مئات المليارات من الدولارات من أموال النقل والطاقة التي وضعها الكونغرس بتصرّف الولايات لإنفاقها.

وأعرب مسؤولو الإدارة عن ثقتهم برادع آخر، ما لم يلغِ الكونغرس برامج عهد بايدن، فسيكون ترمب ملزمًا قانونًا بتنفيذها.

من جهته، أكد ترمب أنه يجب أن يتمتع بالسلطة لتجاوز قرارات الإنفاق التي يتخذها الكونغرس وفي هذا الشهر فقط، منحت المحكمة العليا الرؤساء حصانة واسعة النطاق من العواقب القانونية لانتهاك القانون علنًا.

إن ما يزيد من خطر أجندة بايدن هو أن نسبة صغيرة فقط من استثماراته البالغة 1.1 تريليون دولار في الطاقة وتغير المناخ والتكنولوجيا والبنية التحتية التي خصّصها الكونغرس قد جرى إنفاقها حتى الآن - أقل من 17% بدءًا من أبريل/نيسان الماضي، وفقًا لتحليل مجلة بوليتيكو POLITICO للبيانات الفيدرالية.

وتشمل أسباب هذا التأخير وتيرة توزيع المنح، واستكمال التشريعات التي توجه الإعفاءات الضريبية للطاقة والخطوات الكبيرة الأخرى المطلوبة من وكالات بايدن، التي انتهى بعضها بمبالغ ضخمة من النقود لمشروعات لم تشرف عليها من قبل.

بالإضافة إلى السعي لإلغاء برامج بايدن بصورة مباشرة، قد يسعى ترمب إلى تحويل الإنفاق إلى أولوياته الخاصة، مثل الترويج للنفط والغاز الطبيعي والفحم أو بمساعدة الكونغرس، واستعمال الأموال للمساعدة في دفع تكاليف تجديد قانون الضرائب الذي أصدره ترمب عام 2017.

هل يعيد ترمب صياغة قوانين الضرائب؟

تأتي إحدى الركائز الأساسية لقانون بايدن للمناخ، قانون خفض التضخم، من الحوافز الضريبية المقدرة بنحو 527 مليار دولار للتكنولوجيات منخفضة الكربون مثل السيارات الكهربائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح ووقود الهيدروجين والجهود المبذولة لاحتجاز تلوث الكربون.

إزاء ذلك، الكونغرس ترك لوزارة الخزانة تحديد تفاصيل طريقة تنفيذ هذه الإعفاءات الضريبية، في حين ما يزال الكثير من هذا العمل، الذي يغطي غالبية الإعفاءات الضريبية الجديدة، غير مكتمل.

وهذا يعني أن المعينين في وزارة الخزانة من جانب ترمب يمكنهم إعادة صياغة أو إعادة تفسير قوانين التنفيذ هذه، دون الحاجة إلى موافقة الكونغرس.

ومن بين تلك القوانين الإعفاءات الضريبية لإنتاج الهيدروجين النظيف أو وقود الطيران الأقل تلويثًا، التي تُقدّر تكلفتها بما لا يقل عن 19.3 مليار دولار و45 مليون دولار حتى عام 2031 على التوالي.

على صعيد آخر، فإن من شأن إرشادات أخرى لم تكتمل بعد أن تقدم حوافز لمشروعات الطاقة النظيفة التي تستعمل الحديد والصلب والمواد الأخرى المنتجة محليًا أو تمديد الإعفاءات الضريبية إلى ما بعد هذا العام.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تجدر الإشارة إلى أن وزارة الخزانة بقيادة ترمب لا تستطيع إلغاء الائتمانات بالكامل دون مساعدة الكونغرس، إلا أنها قد تعدّل القواعد التنظيمية المعلقة لتحديد شروط التأهيل مع الاستمرار في العمل ضمن حدود القانون الأساسي.

وقال المستشار والمساعد السابق لوزارة الطاقة في إدارة ترمب، دان سيمونز: "أنا متأكد بنسبة 100% من أن حكومة ترمب المحتملة ستغير القوانين التي يجري بموجبها إصدار الائتمانات الضريبية".

وما يزال أحد الائتمانات المثيرة للجدل تحديدًا، وهو الائتمان الخاص بالهيدروجين النظيف، في مرحلة الاقتراح.

وهذا يعني أن إدارة ترمب قد تلغي الاقتراح وتخفّف التفسير لصالح شركات الوقود الأحفوري بدلاً من ذلك، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن).

إيقاف تدفق الأموال

منحت القوانين الـ4 التي ترتكز عليها سياسة بايدن، مثل قانون خفض التضخم لعام 2022، وقانون الاستثمار في البنية التحتية والوظائف لعام 2021، وقانون الرقائق والعلوم لعام 2022، وتدابير الإغاثة من الجائحة لعام 2021، الإدارة الأميركية أكثر من تريليون دولار لإنفاقها على سياسات تغير المناخ والطاقة والبنية التحتية.

وحتى يونيو/حزيران الماضي، أُعلنت قرارات تمويل مؤقتة بقيمة 564 مليار دولار من هذه الأموال، وأنفقت أقل من 208 مليارات دولار، وفقًا لتحليل بوليتيكو.

بموجب القانون، يُطلب من الرؤساء إنفاق الأموال بالطريقة التي خصّصها الكونغرس، لكن لا شيء يمنع إدارة ترمب من الإيقاف المؤقت في اليوم الأول لتنصيبه رئيسًا، ومعرفة مصير الأموال غير المخصصة وفي أي مرحلة هي، وهو أمر ليس خارجًا عن المألوف لأي رئيس جديد.

وقد تعهّد ترمب بفعل ذلك، ووعد حشدًا في تجمع جماهيري هذا العام بأنه سيفرض "وقفًا فوريًا على جميع الإنفاقات الجديدة".

وأشارت المتحدثة باسم حملة ترمب، كارولين ليفات، إلى أن الرئيس السابق ترمب يعتزم إلغاء سياسات بايدن بشأن السيارات الكهربائية "وخفض تكاليف الحد من التضخم وإعادة ازدهار اقتصادنا مرة أخرى".

وهذا يعني أن السباق جارٍ لإدارة بايدن لإنفاق الأموال، ومن غير المتوقع أن يجري تخصيص أو إنفاق جميع أموال الطاقة والبنية التحتية قبل 20 يناير/كانون الثاني. ولا يصبح ما يقرب من ثلث الأموال متاحًا للوكالات لمنحها حتى السنة المالية التي تبدأ في الأول من أكتوبر/تشرين الأول المقبل، أو بعد ذلك.

وقال مساعد وزير الطاقة السابق في عهد ترمب، دان سيمونز: "من منظور شخص محايد، فإن أحد التحديات التي تواجه إدارة بايدن هو أنها لم تنفق الكثير من المال كما قد يبدو".

في شهر يوليو/تموز الماضي، اختارت وزارة الطاقة 11 مصنعًا للسيارات متعثرة أو مغلقة، لتلقي ما مجموعه 1.7 مليار دولار في صورة منح للمساعدة في إعادة تجهيز مصانعها لإنتاج السيارات الكهربائية، بما في ذلك في ولايات مثل ميشيغان وأوهايو وبنسلفانيا وجورجيا.

وتهدف مجموعة أخرى من البرامج، التي سخر منها ترمب مرارًا وتكرارًا في سياق حملته الانتخابية، إلى إنفاق 7.5 مليار دولار لبناء عشرات آلاف محطات شحن السيارات الكهربائية بالقرب من الطرق الرئيسة في كل ولاية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقد أدى الجهد، الذي جرى تمويله بموجب قانون البنية التحتية لعام 2021، حتى الآن إلى بناء 15 موقعًا للشحن، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الوقت الذي استغرقته الولايات لإنشاء برامج المنح لديها، والحصول على الموافقة الفيدرالية والبدء في البحث عن المتقدمين.

وسخر ترمب من برامج الشحن، خلال خطابه في المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري؛ إذ أخبر الحشد -بصورة غير دقيقة- أن بايدن "أنفق 9 مليارات دولار على 8 محطات شحن".

وأعلنت برامج شحن السيارات الكهربائية ما يقرب من 3.2 مليار دولار في ترسيات مؤقتة حتى الآن، وفقًا لموقع تتبع البنية التحتية للبيت الأبيض "إنفست.غوف" In-vest.gov.

وتلقت مواقع الشحن الـ15 التي جرى بناؤها حتى الآن ما معدله 770 ألف دولار من التمويل الفيدرالي لكل منها، باستثناء 4؛ إذ لا تتوفر المبالغ بالدولار، وفقًا لشركة الأبحاث أتلاس ببليك بوليسي Atlas Public Policy.

وقد أشارت الحكومة إلى أنها تدرك تمامًا ضيق الوقت، لكنها تقول إنها تحاول ضمان إنفاق هذه الأموال بحكمة.

قال وكيل وزارة الطاقة للبنية التحتية، ديفيد كرين، الشهر الماضي: "نحاول التعاقد على أكبر قدر ممكن منها بحلول نهاية العام، لأنه عندئذٍ يُلتزم بها".

ويرى المسؤولون السابقون وغيرهم من الخبراء أن قانون الرقائق والعلوم قد يكون آمنًا من تدخل ترمب، بالنظر إلى تركيزه على مواجهة الصين.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.